

ان الله تبارك وتعالى لما اراد ان يفتحن عباده وان يستلهم بحججه  
طرق العلم فجعل منها كتابا جليا وباطنا خفيا ليرفع الذين اوتوا  
العلم كما قال عز وجل يرفع الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم  
م درجات والذين اوتوا العلم على ان لا يرفعوا له من انزاله لعل لو كانت كلها  
جلية ظاهرة لم يرفع الشرايع وارتفع الخلاف ولم يحتاج الى تدبر ولا  
اعتبار وان يفكر والبطل لا يتلا ولم يحسن الامتحان ولا كل للشبه  
مدخل ولا وقع شك ولا حبان ولا خز ولا وجد بهول لان العلم  
كان يكون طبعا وهذا اساسه فكل ان تكون العلوم كلها جلية  
ولو كانت كلها خفية لم يتوصل الي معرفة شئ منها اذ الخفي لا يعلم  
بنفسه لانه لو علم بنفسه لكان جليا وهذا اساسه ايضا فكل ان  
تكون كلها خفية وقد قال الله عز وجل سوا الذين انزل عليه الكتاب  
منه آيات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات الرغوا منه يدرك  
الاولوا الدلائل وقال عز وجل ولوروده الى الله حولا اولي الامر  
لعلمه الذين به تنبكونه منهم وان ابدى ان في العلم كله جلية  
وبطلان يكون كله خفيا ثبت ان منه جليا ومنه خفيا وبالله التوفيق  
**خاتمة الكلام** في معرفة الكفر وجوع النور  
والاستغناء هو مزهد صلاه رحمه الله عليه في بيان السبل الجادة

خاتم الكلام

والاستدلال هو مزهيد ملازمه "م" انه فقه في السير والجاد



في الدليل جليا ولا بد من النكر لان تركه امتناعا  
 وصول الى معرفة الحق منها وقد لا غير جائز عدل على وجوبه  
 وقد دل الله تعالى على وجوب النكر والاستدلال والتعريف والاعتبار  
 في ايات كثيرة من كتابه فقال عز وجل افلا ينكرون الي الدليل كيف خلفت  
 الآية وقال عز وجل افلا يرون اننا انزلنا من السماء ماء فاصفا  
 نارا كذبت على اهل يثرب وايضا في النكر واكيف كان عاقبة الذين  
 من قبلهم وقال عز وجل فلما انكسروا حدة ان تقوموا له مثنى ورا  
 دى ثم تتبعكم وامل بطا حكم من جهة ان هو الان يترك الله وقال  
 عز وجل صدق على من انكر البعث والاعادة قال من يحيى العظام وهي  
 رميم فليحيها الذي انشأها اولى مرة الى قوله وهو الخلق والعلم ومثل  
 ذلك في آية كثيرة وفي هذا وجوب النكر وعنه وبالله التوفيق  
**باب الكلام وابطال التقليد من العالم للعالم**  
 ومنه ما لا رحمه الله ابطال التقليد من العالم للعالم وهو قول جماعة  
 في بعضا واجاز بعضهم والدليل على منعه انه اذا ثبت النكر وجب  
 الرجوع الى الاستدلالات بعينه فساد تقليد من لا يعلم حقيقة قوله  
 حب الرجوع الى الاصول والوقوع فيمن المعاني التي تدل على الغرور وهي

الكتب والسنن والادعاء قال الله عز وجل فان تنازعتم في شئ فمن  
 الله والرسول جريد الى كتاب الله وسنة فيه حل الله عليكم فلم يرد هم  
 عند التنازع الى عبيد له كد ويدل على ابطال التقليد من غير حجة ما قال الله  
 تعالى حكاية عن قوم علي كريق الزم لهم والانتقال عليهم قالوا انا وجدنا  
 ابانا على امة وانا على اثارهم مقتدون فاولو جيتكم باهدى مما وجرت عليه  
 اباكم وقال عز وجل واما ائمتنا فانا انزل الله الى قوله يا ايها الذين  
 امنوا تعالوا على الحق والتقليد بغض حجة قد دل على حجة ما قلناه والله اعلم  
**باب القول بما يجوز فيه التقليد**  
 مما يجوز عند ملكه في مثل التقليد العاقل مما ليس للعالم فيه كرجوعه  
 ان يكون من اهله يجوز عند ملكه ان يقلد الغايه في الخلق والولع من يلحقه اذا كان  
 الغايه عرا في عينه بصيرا بالغاية لانه علم قد خصم الله عز وجل بعد  
 والبريل على ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة مجازي المؤمنين  
 وقوله لما روي اقدم زيد ولما سمع ان بعض هذه الافراد من بعض صرند الله  
 النبي صلى الله عليه وسلم وذكره لعائشة رضي الله عنها والنبي صلى الله عليه وسلم  
 لانسير الابا الحق وقد روي من نافع عز ملكه انه لا يغفل الامم فانه من كبر  
 ويجوز تقليد التاجري فيقوم المتعلقات ويكفي في ذلك واحد الا ان  
 تتعلق القيمة بحد فلا بد من اتساع المعنى فتم بطله وكل من يقتسم له



**قال القاضي** وفي وجه تسمية موضع انه يجوز في كل قول  
الداشيان وانما جاز تقليده في ذلك انه على اختصاص به والضرورة  
تدعو اليه بخلاف قول فاعلم فيه ويجوز تقليد القاسم اذا افسس شيئا من ائمة  
على ما رواه ابن نافع عن مالك وهذه اقسامه المفهوم في ائمة الخلفاء  
لمع قنينة له وكان الشيخ ابو بكر الصالح قال قد مضى ان يكون  
نفسه في رجوع عن ذلك وروى عن القاسم عن مالك انه لا يقبل قول القاسم  
فيما نسف وان كان معه اخر كانه يشهد على فعل نفسه كالحاكم الا ان يكون  
الحاكم اسما لا يفيد شهادة تصان ويجوز تقليد الخارج فيما يجرى  
ويكفي في ذلك واحد وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يعش بن رواحة على  
الخص وحده ويجوز تقليد الراوي فيما يرويه اذا كان عريا وكذا لا الشا  
هر فيما يشهده الا ان الشهادة بائنة عريضة والاخبار فيقول فيها الواحد  
العدل او عبد الله او ائمة ويجوز تقليد الطبيب فيما يرويه اليه من علم الجراح  
وعينها ما لا يعلم الا من جهة الضرورة التي له ويجوز تقليد الملاح اذا  
خفيت الدلائل في جهة القبلة على الذين يكونون معه اذا كان عريا وكانت  
عادته جارية بتفسيره في الماء والنجار للضرورة اليه وكذلك كل من كان  
صناعته في الصخر يجوز تقليدكم في القبلة لمع قنينة بها وانه لا يمكن  
كل احد تعاكبه كما معرفة وكذلك من هو في البادية يجوز تقليده

في القبلة اذا اكل عار وبالصلاة وكان عريا في بناء بيته حتى يتقوا  
ومنه مشاهدة جهة القبلة ولا يلط والضرورة اليه في ذلك عند  
خياره لا يلها **باب القول في تقليد القاضي**  
للعلم في اقسامه الطائفة للعلم في اقسامه ملك في الجملة ولا يصل فيه قول  
الله عز وجل فسلوا امر الله ان كنتم تعلمون وايضا قوله ولوردوه الى  
الرسول والى اولى الامر منهم لعلهم يعلمون الذين يتكلمون منهم وهذا ما خلافا  
فيه تعلمه والله اعلم **باب القول في تقليد القاضي للعاين**  
عنه ملك رحمه الله ليس للعاين ان يفتي عاين وجهه الا في اشياء منها روية  
العمال اذا رآه به علم التاريخ جاز في قولهم وحركته خير وان كان صما  
يتعلق به فحس عليه في دينه مثل صوم رمضان والصيام في الاشياء التي  
عريضة كانه من باب الشهادة وفي كل الامور الا الشهادة بخلاف الشهادة ان  
لا بد من العرالة ومنع له قول الصفة بالسؤال الواحد ولا بد من الواحد لعرف  
الناس واستعمالهم وحسب علمهم به فهو يقبل من البالغ وغير البالغ  
والزكر والانتا والمسلم والكافر والواحد والاثني والخروا العبد وقول  
قول الفطرية الزكوة كذا الانسان بشره عن الطاهره في كل ولو لم  
يجزه لما حره فهو يقبل من الزكر والانتا ومن قبله بينه والمسلم والكافر  
والله اعلم **باب القول فيما يلزم المستفتي القاضي**



يجب عند ملائمة على العليم اذا اراد ان يستفيض ضرر من الاجتهاد وهو ان  
يقصد الى اهل ذلك العلم الذي جري ادبيل عنه واسبيل جميع من يلفاه  
ولا كنه اذا ارشد الى فيه نكر الى هيته وحرفه وضعته وسال عن  
مبلغ علمه وامانة من كان اعلا رتبة في ذلك استنبهه وقبل قوله وقبراه  
لان هذا هو قوله واحض ما يقدم عليه من امر شرعيه ويصير هذا المعنى  
له الخبير والقياس اذا تعارض عند العالم واضاح الى الترجيح بينهما  
ويخرج بينهما وكذا العليم في المعنى والله اعلم

**باب القول فيما يلزم فيه الاجتهاد وما لا يلزم**

ومن مذهب ملائمة اذا دخل رجل الى قرية خربا واحدا فيها وحضر وفد الصلاة  
فان كان من اهل الاجتهاد ولم يخف عليه ذابل القبلة يرجح الى ذلك ولم يلبث  
الى عيّن له ولم يلبث الى محارب يتباهى بها في اتا مساجد فحزبت بل خفيت  
عليه الذابل ولم يكن من اهل الاجتهاد وكانت القرية المسلمين فانه يطلي  
الى صلي الى تلك المحارب ان الظاهر من اد المسلمين ان مساجدهم واثا  
بهم اخفا وان فلتهم ومحاربهم على ما توجه الشريعة واما اذا كانت  
محاربة منصوبة في بلاد المسلمين العاصرة وفي الساجد التي كثر فيها  
الصلوات ويتكرر ويعلم ان امام المسلمين بناها والجمع اهل البلد  
على بناها فان العالم والعلمى يطول الى تلك القبلة واحتاجون بذلك  
الى

الى الاجتهاد لانها معلوم انها لم تنس الادب اجتهاد العلماء في ذلك  
واما المساجد التي بالخرى هذا المعنى فان العالم اذا اكل من الاجتهاد  
وسيله ان يستدل على الجهة فان خفيت عليه الذابل صلا الى ذلك المحارب  
اذا اكل من المسلمين عامرا ان هذا القوي من اجتهاده مع خفا الذابل  
يل عليه واما العالم فيطلي في بيان المساجد ان ليس من اهل الاجتهاد والله  
اعلم

**باب القول فيما لا يجوز فيه التقليد**

وما لا يجوز في التقليد عند ملائمة رحمه الله اعلم واعلم ان هيلد  
في زوال الشمس انه امر يتشاهد ويصل كل واحد منهم الى معرفة  
بل العالم في بلد العالم في ان وقت الظلم هو اذا زالت الشمس ويقلده  
في اوقات الصلوات انها هي الاوقات التي وقتها رسول الله صلا  
الله عليه ولم لان هذا امر بعلمه اهل العلم بالتوقيت وليس مهاتمه  
فان كان في العامة من يخاف عليه علم الزوال ولا يتمكن من اوجبه جاز  
ان يقلد فيه كما قيل في بيان ما لا معة له به والله اعلم

**باب القول في انتحال العلم ما فيه**

يجتمل مذهب ملائمة اذا استتب العليم العلم في نازلة بافتاه ثم نزلت  
مثل تلك النازلة بالعلم مرة اخرى فيعمل ان يتم ان يتبع عمل تلك القنوى  
والاحتاج الى ان يبل ثابته انه على الظاهر في سماع له ولو علم ذلك



لشوقه عليه ومن اذا كانت المسئلة بينهما وما انتكلا في اهل احد  
ويحتمل ان قال عليه ان ميل ولعله الا يصح انه انما يعمل باجتهاد  
ذلك البقية ولعله يتعاده في وقت ما اياه قد تغير عما كان اياه  
به بعد لا الوقت وهذا من اجل ان هذا القول فيصل ثم يرد ان يصل  
صلاة اخرى فانه يجتهد ثابته وما يعمل على الاجتهاد الاول

### باب القول في دليل من قائل عن العلم

اذا احكي للعلمي عن علمه رحمه الله او عن غيره من العلماء وهو في  
غير عصره جنوبي في مسئلة فانه يجوز للعلمي ان يقوله ملكا جهرا  
موته وكذا في غيره من العلماء الذين اشتبهت امانتهم ان العلم  
اذا اجاز له ان يعمل على اجتهاد بعض اصحاب ملته كان عمله على  
اجتهاد ملكا او لا فلي لم يكثر اولي منه فهو مثله ويكون ملته  
كانه باق لان قوله معتبرته وهو حي ويصير منزلة ملته مع العلم  
كمزلة ملته مع العلم انه يرجع الى قوله وان كان ميتا ويكون  
قول العلم اولى من اهل عصر ملته **باب القول فيما**  
**يؤخره في كتب العلم** فيقال  
عمره او غير ذلك كتابا من جملة ما يكتبه موكله او  
كتاب التوراة في راعى او الشافعي بهل يجوز له ان يقول

بشيء خيره فيه فالملته وقال التوراة وقال الراعي وقال الشافعي  
وقال القاضي بهر ان يسلط ان ينظر فان كان من الكتب التي قد  
اشتهرت ذكرها مثل الموطأ للملته وجامع التوراة وكتب الربيع  
جاز ان يعرفه له للمتي جس عنه انما كان الكتب عجيها مفروا على  
العلماء مطرا بكتبهم وان كان من الكتب التي لم يشتهر ولم  
يشتهر ذكرها لم يخر له حتى يروي ما فيه عن من نسب اليه وادان  
التنكات عنه والماعلم **باب القول في الترجمة على البقية**  
منه ملته رحمه الله اذا كان البقية عراقي اللسان ولا يحسن بل  
لغيره او غير ملته اللسان وكان البقية عجميا لم يحسن بالعربية  
يجوز له ان يحسن لسان العرب والعجم ونحو عامي فترجم البقية عن الاعجمي  
ما قاله وترجم عن البقية للاعجمي ما قاله واقناه به في يجوز  
له ان يصير كمن يقر من الاعجمي فحينئذ يكون الذي كان عجميا  
كما يقول في نقل الخبر ويكون مع البقية بلسانه على حب  
ما قاله البقية للاعجمي من غير تغيير له عن معناه وكذا اذا  
رجع الرجل يسوالة الى البقية فاجابه بالخك يسوالة برفعة  
الى البقية فاجابه بالخك فيجب ان يكون الرسول ثقة لانها اذا  
من الامور التي جرت العادة بها في كل عرو من والى الناس







وفيل اموا السرايا وهم من العلماء ايضا فيجتمعا ان تكون الآية عامة  
في العلماء وامر السرايا على ان اموا السرايا من جملة العلماء لانه لم  
يكن يوجب عليهم من علماء الصحابة وفيها هم عامر الله تعالى  
بالله اليوم وليتباع بسلطانهم مع انهم حجة لا يجوز خلافهم بهذه  
اصول السمع واصطفاكلها في الكتب كما قد رأيت وهي مطابقة  
الى بيان الكتب لعقوله تبيان الكل في وقوله ما في كتابه الكتب  
من شي وعلى هذا الضافة ما اجمع عليه مما لا يوجد له في الكتب  
نحو ما في السنة ذكر ان الكتب اموي يقولون لا كلمة فوجبت  
حجة جميعه وهلكوا فقلبت من لم تتركه من اولي الامر وهم  
العلماء كعادتنا **فصل** في الاستدلال والقياس في عمل  
الكتاب على الاستنباط والاستدلال في غير موضع قال الله عز  
وجل فاعتبروا بولي الايتام وقال تعالى فان تنازعتم في شئ  
الى قوله تلاو بلا فكان فيه للمدليل على الاتساع من الاحوال والحق  
المسكون عنه بالله ذكر على وجه الاعتبار وهذا هو باب القياس  
واجتهاد واصله في الكتب وهو ايضا مضاف الى بيانه وليس من  
من الاحكام يخرج من الكتب فصا وعن السنة واجماع والقياس  
وقد انكسر تحت بيان الكتب لكلمة وفيه للمدعيان معنى قوله  
بيان

بيان معنى قوله تبيان الكل في وقوله ما في كتابه الكتب من شي  
وقوله شفاء لما في الصرور والله اعلم **فصل** في القياس ومذهب  
ملك رحمه الله القول بالقياس وقد بينا الحق له والدليل ايضا  
على صحة القياس وهو اجماع الصحابة رضي الله عنهم على تسوية  
بعض لبعض الفعل بالقياس واستعماله في الحوادث اعلم ان بعضهم  
يشبه بالسجدة وبعضهم يشبه بالنهر في مسائل الحدود والآخرة ويقول  
بن عباس لو لم يعط الانسان في العقل ابدا لصاح وغيره لا مما  
يحول ذكره بما هو مشهور عنهم ولم ينكر احد منهم  
على اخمائه به اليه من جهة القياس بل على اجماعهم على القول  
بالقياس وعلى صحة وانه مما يتوصل به الى علم الحوادث مع  
ما ذكرناه من ايدى الكتب والسنة واجماع على صحة ووجوب  
القول به وبالله التوفيق **باب القول في**  
**الخصوص والعموم** قال الفاي من مذهب ملك  
رحمه الله القول بالعموم وهو من عليه في كتبه في مسائله حيث  
يقول تحت الجوابه اللعان بين كل زوجين وعم الجواب الله عز  
وجل في كل من الازواج وكذلك قال وقد سئل عن عدة البغية  
من الوفيات واجتمع بقولن تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا



الى قوله كثيرا وقد احتج بقوله ان الاعتقاد بان يكون الله الما  
جد سوا كان عام او غيره بقوله تعالى وانتم عاكفون في المآجد  
قال ملك ومع الله سبحانه المساجد كلها ولم يخص مسجدا  
من مسجد وحكم من الباب غيره ان الخطاب اذا ورد باللفظ  
العام فكل واحد دليل يخص اللفظ كان مفصولا عليه وان لم  
يوجد دليل يخصه اجري الكلام على عموم موصوفا ذلك ان فكرة التسلط  
في العلم الذي وصفه واختال المخصوص اذا لم يكن محتملا لذلك  
كان سنة توجب ان يجري احكامه على جميع ما استعمل عليه ولو كانت  
عينية توجب ذلك لم يجري ان يوجه الخطاب لملك عام لم يرد له  
المخصوص وانما ان يقوم دليل على خصوص لفظ عام وفي وجوده  
امر فلا بد للمدليل على ان عين اللفظ ما توجب العموم واذا كان  
ذلك كذلك علم احتمالهما ومتاعلم انه محتمل لم يجر الاقدام  
على الحكم به دون التجسس والتكثير المراد به والمعنى الذي يخرج  
عليه ان الله عز وجل امرنا بتاتبع كتابه وسنة نبيه واعتبارهما  
والرد اليهما فذلك كناية الواحدة فلا يجوز تركه في من ذلك  
مع القدرة عليه واذا لم يجر ذلك وجب ان ينكر ولا يعمى  
لتنبيهه قبل ان التامل كما لا يبادر بدلالة الكلام المنصل الى ان يتصل

الى اخره بينكر الى ما يتبعه استثناء لو كرر الكثرة والسنة  
والاصول كلها كناية الواحدة ولا يجوز ان يبادر الى التنبيه حتى  
يتعبر وينكر بان وجد دليل يخص حملنا الخطاب عليه وان لم يجد  
فقد حصل الامر والمراد به التنبيه وانما جعلت الامثلة على  
المهمات وقد ورد اللفظ مشتق على مهمات فليس بعضها  
اولى من بعض فيقدم عليه فهو على عمومته والحكم بان على جميع  
ما انطوى عليه من فضيلة العقل ان كل متساو بين محكمهما  
واحد من حيث تساويهما بان يخص احدهما معناه يوجب ابراه  
عوضا به واذا اعدم دليل الايراد فلا حكم الا الشبهة اذ ليس احد  
هما اولى من الاخر واذا كان كذلك ما قلناه في العموم والخصوص  
وبالله التوفيق **باب الكلام في الامور والنواهي**  
عند ملك رحمه الله ان الامور على الوجوه اذا وردت من مفعول  
الطاعة وقد احتج حيث قيل عن نعيم ما يدخل فيه الذي بقوله  
عز وجل واتوا الحج والعمرة لله وبقوله تعالى ثم لنوا الصيام الى الليل  
والدليل على صحة ذلك ان المفعول الطاعة اذا قال لمن تلزمه كما عنه  
اجعل لم يفعل منه اجعل وامايه معناه وتوقف وامايه معناه  
كا انته محي وامايه معناه فلم يبق الا ايجاب الفعل وانجازه من المأمور



قد اعلن ان الاول على الوجوه انما اجردت عن الغرائز التي تدل على  
 الله ونبيه والله اعلم **باب القول في افعال**  
 النبي صلى الله عليه وسلم ومزجه ملائكة رحمه الله ان افعال النبي صلى الله عليه وسلم  
 على الوجوه وقد قال في مواضع كثيرة احتجاجا بقوله تعالى لقد  
 كان لخصي رسول الله اسوة حسنة وسوا كان غلاما محضرا اوبا  
 حة حتى يبين انهم عليه السلام مخصوصون بذلك دوننا وقد اسفك ملك  
 رضى الله عنه الزكوة في الخصومات اقتدا بانبياءهم باخترها النبي  
 عليه السلام بدل ان افعاله صلى الله عليه وسلم عنده على الوجوه وقال  
 تعالى فاتبعوه وامر على الوجوه بوجوب اتباعه عليه السلام في  
 قوله ومعلمه وكذلك قال عمر رضي الله عنه لما قيل للحجراتي اعلم  
 انك عكراتن وكناتن جمع واكثر ايت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قبله وكذلك خلعت العجائز رضي الله عنهن فقالن له خول الله  
 وقالوا انما رسول الله صلى الله عليه وسلم خلق عليه لرحلها بدل على  
 ان افعاله على الوجوه الا ان يقول دليل الخصم  
**باب الكلام في اخبار القول والنوازل**  
 ومزجه ملائكة رحمه الله فيقول النبي الذي قد استشهدوا استعنا عن  
 ذكر مرادنا عليه لكثرتهم كمواقيت الصلاة وادكان الحج التي كانت

الادبها وتحويل الفعلة من بيت المفهوم الى الكعبة واشياءه الى  
 من الشرايع التي تواتر اخبارها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وهما الخبر المتواتر الذي يوجب العلم ويقطع العذر ويشهد  
 على محبة الصادق ويرتفع معه الريب وهو اما اطلاقه فيه  
 بين فقهاء الامصار وسائر الامة وايضا الامن خرج عن الجماعة  
 ومن من الدين وطالب ما عليه المسلمون وان يثقله تعرفوا اخبار  
 الانبياء والرسول والممالك والارقال والايام واسلاف ومالم تشاهد  
 من البلدان مثل الصين وخراسان من انكروا ذلك لزمه ان يتوقف  
 عن معرفة هذه الاشياء من توقفه عن هذا فان عوارضه وفتح  
 طريقه وعناءه وسكابه وخروجه عن جميع ما عليه جميع  
 العقلاء وكجابهة ابطالنا وفساد اوبالنا التوقيف  
**باب القول في خبر الواحد العدل**  
 ومزجه ملائكة رحمه الله فيقول خبر الواحد العدل وانه يوجب  
 العمل دون القطع على غيره وبه قال جميع الفقهاء وقد اجتمع  
 ملك بذلة في البيوعين بالخيار مالم يثبت فاكذابه في غسل  
 اسنانهم ولوغ الكلب وفي مواضع كثيرة والليل على وجوه  
 العمل به قوله عليه السلام عز وجل يا ايها الذين امنوا ان جازوا



بناءً فثبتوا الى قوله نادى من قبل على ان العدل لا يثبت في خبره  
 ان لو كان العاقل والعدل لم يكن لتخصيص العاقل بالعدل  
 بآية وان لم يقطع على غيبه لان العلم لا يحصل من جهة اذ لو كان  
 يحصل من جهة العلم لوجب ان يستوي فيه كل من سمعه كما يستوي  
 في العلم بخبر خبر التواتر فلما كانا نجد انهما على عالين جهة خبره  
 دل على انه لا يقطع على غيبه وانه مجازي خبر التواتر وطريق الواحد  
 بمنزلة الشاهد الذي قد امرنا بقبول شهادته وان كنا لا نقطع على  
 صفة ان كان فيلان في سياق الآية ما يوجب التوقف عن خبره وهو  
 قوله عز وجل ان تصيبوا قوماً بجهالة والجهالة قد تدخل في  
 خبر العمل من حيث كان خبره عن وانقطع على غيبه ومن حيث كان  
 السهو والغلط والكذب جاز عليه في الجهالة في هذا الوضع  
 هي السعاهة وفعل ما يجوز فعله مما يقع التوبيخ والرم عليه  
 وفيه جاز التوبيخ على الجهل في بعض المواضع ولو كانت الجهالة  
 لا تكون الا بمعنى الغلط لفتح الهم والتوبيخ على فعلها والرد  
 الى على جهة هذا التناوب قوله عز وجل فتصحبوا علي ما جعل  
 نادى من قبل انما يكون على ارتكاب المنهي عنه والادلة  
 ايضا على انه لو كانت العلة في وجوب التوقف عنه في الجهل  
 خبر

خبره ولا لم يخبر في قول خبر الشاهد من لغيره العلة فلما اجاز الله سبحانه  
 له وامر بقوله دل على ساد فواض في خبر الواحد في له والله اعلم  
**باب القول في الخبر المرسل** ومذهبنا في الخبر المرسل ان  
 قبول الخبر المرسل ان كان من سلمه عنك عارفاً بما ارسل كما يقبل  
 المند وقد احتج به فيمواضع كثيرة حيث ارسل الخبر في العين  
 مع الشاهد وعمله وكذا ارسل الخبر في الشبهة والشبهة  
 وعمله وكذا ارسل الخبر في نافية الى او سلمه عن جنات المؤمنين وعمله  
 بذلك والجهالة ان المرسل ان كان عارفاً متيقناً فقد استغنى  
 عن بعد الله وتيقنه تعديل من لم يذكره لنا معنى واعنه وكتاب  
 مناجاة وكما ان التماس عدالة من نقل عنه فوجب من وجب اقله  
 في عدالة ان يفكر في انه لا يروي عن غيري على ثقة وقد علم انه  
 ان اصرح بذكر من واعنه فقد وكل الاجتهاد اليه بالنسبة حاله  
 بانفسنا وانه اذ الصريح عن كره فقد استبد بعلم ما جاء علينا  
 من عدالة وان يعمل على ذلك من كل من ضا عنونا ضابطاً متيقناً  
 الا وصرح بالثقة ممن روى عنه وان يقول قال رسول الله  
 صل الله عليه وسلم الامر حيث يبلغ عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قاله  
 ولم يزل العباد يرسلون اليه صل الله عليه وسلم يرسلون ويخبر بعضهم بعضاً



فيه كثر من اجنهم تارة وسيتعز عن كونه اجني وخرله  
 التابعون بعدهم وتابوهم بعد علي حجة ما قلناه وانما اجماع من  
 العباد والمخزون سينعزلون بكل عصر وزمان فوجدانه حصة  
 معلومة والله اعلم **باب الكلام** في اجماع اهل المدينة وعلم  
 في قطع من ان مذهب مالك رحمه الله وسائر العلماء القول باجماع  
 الامة ومن مذهب مالك القول على اجماع اهل المدينة فيما لم يرد فيه  
 التوقيف من الرسول صلى الله عليه وسلم ان يكون الغالب منه انه  
 عن توقيف منه عليه السلام كما في كزكاة الفخراوات لانه  
 معلوم انها قد كانت توفقت النبي صلى الله عليه وسلم ولم يغفل  
 انه اخذ منها الزكاة واجماع اهل المدينة على انه فعل عليه  
 وان خالفهم غيرهم وقد اخرج مالك رحمه الله بذلك في مسنده  
 يكثر تعزاده ما حيث يعز الاثر الذي لا اختلاف فيه عندنا  
 وهو من جنس التواتر الذي قد بينا الله مذهبه وحجته في انهم او  
 من غيرهم فيما طردوا النفل عن النبي صلى الله عليه وسلم لان الرسول  
 عليه السلام كانت هجرته الى المدينة ومقامه بها ونزل الوحي  
 عليه فيها واستقر الاحكام والشرائع بها واهلها مشاهرون  
 لزلما كله عالمون بما يجري عنهم من شئ منه وكانت **صلوات الله**

معهم التي انضج على اوجه اما ان يامروهم بالامر فيبطلونه  
 او يفعل الامم فيتمنعونه او يشاهدوهم على امر فيقوم عليه  
 فلما كانت لهم هذه التولية منه عليه السلام حتى انقطع  
 النبي بل وقبض ينصهم صلى الله عليه وسلم في حال ان يذهب عليهم  
 وهم مع هذه الصفة ماسيد ركة غيرهم لان غيرهم ممن  
 كثر منهم الى الواضح هو الاقل الاخبار عنهم اخبار الاحاد  
 لان عدد هم مضبوكة واخبار اهل المدينة اخبار تواتر وكانت  
 اولي من اخبار الاحاد بل قيل في نفل الى اهل المدينة اشياء  
 كانت من النبي صلى الله عليه وسلم في معان به لم يكونوا علموها  
 قبل ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم قبل الذين نقلوا اليهم ذلك  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم من اهل المدينة فلم يخرج النفل عنهم  
 فان قيل ففهم كانت منه صلى الله عليه وسلم اشياء مكية لما  
 حج لم تكن بالمدينة قيل في كان معه اهل المدينة في حجة  
 بهم يشاهدوه ايضا مكية ونقلوا عنه ما كان منه في حجة  
 وعينه فان قيل في فان انقضى اهل مكة مثل جنس اهل المدينة  
 بنية في اجماعهم لانهم قد شاهدوا النبي صلى الله عليه وسلم  
 شاهدوا اهل المدينة جازا اتفقوا على شئ من توقيف



او ما الغالب منه ان يكون عن توقيف وجعل يجب ان يقبل ذلك منهم  
 قبل ان يقولوا له ذلك كما نواهم واهل المدينة سؤا فيما نقلوه  
 عنه صلى الله عليه وسلم واخر ايكاء ان يتفقوا هم هذا الغني اهل  
 المدينة فان يكون خبرهم طريفة كوسمها للتخلله اجار  
 الاحاد لان اجار عنهم وان نقله جماعة يتخلله اجار الاحاد  
 طريفة او في وسما مخرجة بذلك عن ان تكون تواترا واهل  
 المدينة يتخلل لهم في يظهر صفة التواتر بل هو اكل خبرهم  
 معزما على خبر غيرهم والله اعلم **باب القول في دليل الخطاب**  
 ومن متدبر ما دل رحمه الله ان دليل الخطأ محكوم به وقد  
 اخرج بذلك في مواضع منها حيث قال من نفس هوية دليل الى خبر  
 لغول الله عز وجل لينكروا اسم الله في ايام معلومة له ليله انه  
 لا يجزيه اذ الفرة دليل وكفوله من خل الدار فاعطه درهما  
 دليله من لم يدخل فلا تعكسه شيئا وهذا نص في الغول بدليل  
 الخطاب والوجه فيه ان ينكر عن وروء الخطاب بالشرك  
 او الصفة الى سائر الكلام وما تقدمه وما يخرج عليه الخطاب  
 فان وجوب دليل به على الجمع بين المسكون عنه وبين المذكور  
 صير اليه وان لم يوجبه دليل مضا الحكم على انه كره في نظر بعض  
 المسكون

السكون عنه لئلا كور كن افر لرجل ياله درهم فيقبل له  
 ان كان له عليك الدرهم فخرج له منها او كالعالم انه ا  
 سئل عن رجل قتل ابنه فيقول العالم من قتل ابنه فلا فؤد عليه  
 فلا يكون ذلك شر كما في الاب وحرمة انه لا ينبغي القود في غيره  
 وهذا كما نقول ان سبيلنا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن  
 المنع على الخفين هل يصح المسافر ثلاثة ايام فقال عليه  
 السلام يصح المسافر ثلاثة ايام وما يكون مفصولا على السوال  
 وكذلك يخرج ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في سبابة العم الزرية  
 انه سالا سائل عن هذا وما اشبهه فلا يكون مفصولا عن السوال  
 الغنم دليل على العامة والسالية في وجوب الزخوة فيها وفي غيره  
 الحرة في مذكر ببعض او صامه فيكون في مسكت عند ما فم  
 سبابة المذكور في حكمه ويكون منه ما يجزاه الاثر الى قوله  
 عز وجل وحلائل ابناءكم الذين من اصحابكم كبره اشتركه في التيم  
 حلائل ابناء الاصحاب فلم يكن في ذكره له بقى حلائل ابناء النبي  
 ولم يكن فيه بقى لغيرهم حلائل ابناء الاصحاب والمستوى حكم حلائل  
 ابناء الاصحاب وحلائل ابناء الرضاع في التصريح ولم يكن ايضا في  
 ذكر الحلائل من بناته فيمن وكلها الا انها من الاما حلائل اليمين



بدا التبريم واحد وقد برد الخطاب على وجه الظاهر منه اذا جرد  
 دل على ان ما عراه بخلافه الا ان يقوم دليل والحجة بقوله دليل  
 الخطاب اذا جرد هو ان دلالة لغة العرب لان الخطاب اذا يفتح  
 باللسان العربي وبه يحصل البيان ووجدنا اهل اللسان يعرفون  
 بين المطلوب والمفيد وبين التمتع وما يعلق بالشكر بما اذا قال القائل  
 من دخل الدار من يني نعيم باعكته درهما وعقل منه خطاب ما يفعل  
 من قوله من دخل الدار باعكته درهما وعقل منه خطاب ما يفعل  
 من قوله من لم يدخل الدار باعكته درهما ولا تسأل احبب رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم عن الفصر للصلاة اذا امنوا بالاسم عوا فوله  
 عز وجل ليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ان خفتكم  
 ان يفتككم الذين كفروا وكان عندهم ازمنة الفوق من الاثم  
 بخلافه فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة تصرون بها رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم الله عز وجل عليكم ما قبلوا صدقة ولم يرد  
 عليهم ما قبلوه واخطاهم فيما قدروه جد على ان لا لغته  
 صلى الله عليه وسلم ولغتهم رضى السعته من على عمة الفصول  
 بدليل الخطاب والاعلم **باب القول في كمالها**  
**الواردي عليها الخطاب** وهو ذهب ملزمه الله  
 نص

فصر المحكم على السبب الذي خرج اللبك عليه من خلا ما يدل  
 على ان شئ الله ما تناوله اللبك معه وحكي عن ابن القايض اسماعيل  
 بناسم ان المحكم للكبك دون السبب فالوجه له نحو ما روى عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم وفيه ميل عن بشر بضاعة وما يلفي فيها  
 من الكلاب فقال خلق الله عز وجل الما طهرون الا نجسه شئ الا  
 الا ما عني محكم بالما بانه طهرون منه دون الما الذي سئل  
 عنه جد على ان كل ما وضعه ما ذكره ان اللبكي يفتك به  
 والحجة له انه لما كان الموحى للمحكم هو اللبكي دون السبب  
 وجب ان يكون هو المراد منه والحجة للوجه الاخر وهو قول  
 مله هو ان السؤال يقتضي الجواب والجواب سبب السؤال فجد صار  
 كل واحد منهما سببا للآخر لا بد له منه فليما كل السؤال خصورا  
 كل الجواب كذلك والله اعلم **باب القول في الزايد**  
**الزايد** من منعه مله رضى الله فبالوا الزايد من الاخبار وحده  
 ان يروى احد الوايد من خي بعيد معنى من المعاني ويروى اخر  
 دلا على زيادة البكته فيها ان تلك البكته تقول على زيادة معنى  
 اخرى في الحديث وتكون البكته الزايدة لو انفردت لا استعجبا  
 معنى فيصي الحني مع زيادته كالحني من من فاجز الواحد



لزمه قبوله لان الزيادة كفي اخر فيقولوا وجب والله اعلم  
**باب القول** فيما يخص به العموم **فصل** معناه ان الامة  
 العامة اطلاق الفصل تخصيها خصتها واذ لا يكون في الفصل  
 تخصيها جانه يجوز ان يخص بالاية الخاصة وكذا بالسنة المتروكة  
 ذرة وبالاجماع وجم الواحد وبالفقهاء **فصل** فيما يخص بالكتاب  
 قوله عز وجل الا على ارضهم او مملكتهم ايمانهم فانهم عني  
 ملومين وكان عامًا في الجمع بين الاثنين بطلا البين في خصه  
 قوله تعالى ولنقيم عواصم الاختين الاما قد سلب وكذا في  
 قوله عز وجل والمطلفات يتربصن بانفسن ثلاثة فروع بقوله  
 تعالى والذين يبين من الميخ من سلبكم ان ارتبعت بعزتهن  
 ثلاثة اشهر والذين لم ينجس واولات الاحمال اجلن ان يضعن  
 حملن الاية عدل ذلك على ان قوله او مملكتهم ايمانكم الا ان  
 تكونا اختين فلا تجمعوا بينهما في الوحي في ذلك عزتهن  
 الا ان اذ احسن من اجل الميخ واشباه ذلك كثير في الكتب **فصل**  
 وما يخص من الكتب بالسنة قوله عز وجل والسرور والسارفة  
 ما قطعوا ايديهم اجزا بالاكباد ومنهم من بين النبي صلوات  
 الله عليه وسلم ان المراد من ذلك من سرور وعديا وكاعرا وبين السرور  
 عليه

عليه السلام ان السرقة من غير حرز اقطع فيها وكذا قوله  
 عز وجل افكروا الشركين علم بين الرسول عليه السلام  
 من يجوز قتله من اهل العهد والذمة وغير ذلك مما بينه  
 النبي صلى الله عليه وسلم من عموم الكتب مما يطول ذكره  
 وقال الله سبحانه في نبيه عليه السلام لتبين للناس ما نزل  
 اليهم وقال فاتبعوه وقال فليخذ الذين يخافون  
 عذابي **فصل** وما يخص من الكتاب بالاجماع قوله عز وجل  
 يدعون الله في اولادهم للذكر مثل حظ الانثى الايتكلموا واجمعوا  
 ان العجرايمت وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان فائل العجرايمت  
 واجمعوا على ذلك وقال عليه السلام لا يتوارث اهل ملتين **فصل**  
 في الاجماع على تخصيص بعض وعني ذلك ما يخص بالاجماع  
 كثير وقد ذكرنا الدليل على وجوب حجة الاجماع **فصل**  
 وما يخص بالقياس قوله عز وجل الزانية والزانية فاجلدوا  
 كل واحد منهما مائة جلدة قوله في الاما فاذا احضرت من اثنتين  
 فليأتين بها حش فليبين نصيب ما على المحض من العزاة  
 قوله هذه الاية على ان الامة لم تدخل في عموم من امر بجلدها  
 ماية من النساء فيس العجم على الامة فجل حرة خمسين فجلها



فكانت الآية مخصوصة بالامة والعرض خاص قوله الزاينة والزاين  
 باجله واحل واحد منعمامة جلوه بالقياس على الامة وعده ذكرنا الدليل  
 على صحة القياس وبالله التوفيق **فصل** ويجوز عند ملاخص  
 الكلام بقول الصحابي الواحد اذا لم يعلم له مخالف فكله لان قوله يلزم  
 بيجب التخصيص بان يخرج عن الاجماع جميعه الى مذهب  
 في تخصيص الا **فصل** وكذا لا مذهب مالا في السنة اذا كان  
 القضاة اجماعا تخصها مثل ما ذكرنا معا يفي به الكتب فيخص السنة  
 بالكتب وبالسنة وبالا جماع وبالقياض وبفصل الصلوات واصولها  
 الباب في البيان بالكتب والسنة والاجماع والقياس والدليل لما قام على  
 ان الخاص يبيح معنى العام وجد قوله ان مثل الخلف والكتب العام من  
 وان اوجبه لانه الآية بالاية واجد مثله في الآية والسنة وفي الآية  
 جماع لان هذه كلها اصول فدل على العمل بها معنى دلالة الواحدة وعلا العمل  
 الواحد متى تعلق متعلق بخاص الآية تعلق الاخر بخصوص السنة بتجاذبه  
 فان رام احدهما طرح ما تعلق صاحبه به عارضه صاحبه بخلافه فيما تعلق  
 به جازا تعارضها لجهة اخرى وبما وبما واحدهما يصار الى التوفيق  
 الجمع بينهما على ما روي في استعمالهما وبالله التوفيق  
**باب الفوائد** **باب** اخبار اذا اختلفت

ومذهب ملكا رخص الله التخيير في فعل ما اختلفت الاخبار به مثل ما روي عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم من قول الامام امين وركعه ما روي عنه من رفع اليد  
 في الركعة عنه الركوع والرفع منه وتركه والسبح في الركوع  
 وانشاءه لا مذهب اختلفت الاخبار فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم اذ المرفق الرواية  
 على قوة احدهما على الاخر او اما وجد اسفاطهما والاسفاط احدهما  
 والمجته في ذلك ان الخبر من ان انتاجها ليس احدهما ولي من صاحبه والطريق  
 الى اسفاطها ولا الى اسفاطها احدهما وقد استويا وتلا وما مشى الاستعمال  
 فلم يبق الا التخيير بينهما وان يكون كل واحد منهما ميل مسيل الاخر  
 وصار غير ذلك الكفاية التي دخلها التخيير والسلف **باب**  
**الفوائد** **باب** خبر الواحد والقياس يفتي على  
 ومن مذهب ملكا رخص الله ان خبر الواحد اذا اختلف مع القياس ولا يعش  
 استعمالها حصصا قدم القياس عند بعض اهلنا والمجته له من خبر الواحد لما يما  
 عليه النسخ والعلك والسبوح والكثرة والتخصيص في خبر على القياس من البها  
 الاوجه واحد وبما هذا الاصل معلول بهذه العلة او اطرافا في خبر الواحد  
 فوجب ان يقدم عليه وقد اختلف في ذلك في خبر الواحد اولي من القياس في هذا  
 الزيد ذكرناه في خبر القياس اولي لما ذكرناه واختلف فيه اهلنا والله اعلم  
**باب الفوائد** **باب** خبر الواحد واخبار اهل المصنفين



قال القاضي ومعه ملك ان الحق واحد من اذ اقبل الحق به من جهة له انه قال لما  
 سئل عن اختلاف الفقهاء في سؤال الله صلى الله عليه وسلم في سعة خطأ أو صواب وكثرته  
 قال لا يثبت له من ذلك وقال ملك فوكانا مختلفين لا يكونان جميعاً خاتمة الحق الا  
 واحد واجمع ماله وسائر الفقهاء ان الاثر في الخطأ به مسائل الاجتهاد وهو صريح والله  
 ليل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم انه اجتهاد الحاضر واصلها اصل وان اختلفا  
 فيه اجر وعذابي ان مسائل الاجتهاد عرّفها به اهل الحق والحقير  
 لا في جميعها وجعل له الاجر وان اخطأ على اجتهاده ورجع عند اخ خطابه وعمر  
 ايضاً اصابع العباد رضي الله عنهم لانه اختلفوا في مسائل الاجتهاد ورد بعضهم  
 على بعض وقد علم بعضهم بعضاً الى المباهلة فانكر بعضهم على بعض بل غلط فيكم  
 وسوى بعضهم لبعض الدرة على صاحبه لم يقل بعضهم لبعض الحق معي ومعه  
 فلو كان كل واحد منهم مضياً لم يكن لاختلافهم معنى فوالله على ما قلناه وبالله  
 التوفيق **باب القول في تأخير البيان** ليس يختلف ملازمه الله  
 وسائر الفقهاء في ان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ولما اختلفوا في ما يجوز  
 ان يتأخر عن وقت النزول الى وقت الحاجة وليس عن ملأ فيه نص قول  
 ولا اهل البيت المنذورين وكلوا القاصي ايم بكم بعد ان البيان يجوز ان يتأخر  
 عن وقت نزول الخطاب الى وقت الحاجة ويذكر ان ملازمه قد اشار الى ذلك  
 حيث قال وقد ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم من قتل فتية فله سلبه ان ذلك له  
 اذله

ان اراه الامام لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كان قبل ذلك حجة الله على الخلق  
 ولم يبلغني انه قال ذلك الا يوم حنين **ف** قال ابو بكر وقد قال  
 ملك لا يجوز ان يتأخر البيان عن وقت الحاجة بعد ايداع الله كان يجوز  
 تأخيره عن وقت النزول وكان شيخنا ابو بكر بن صالح الابصر رحمه الله  
 يمنع من ذلك ويقول لا يجوز ان يتأخر البيان عن وقت نزول الخطاب والحجة  
 لمن جرت تأخيره عن وقت الخطاب الى وقت الحاجة ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 امر عاتكة ان يعلم اهل اليمن ان عليهم زكاة تؤخذ من اغنيائهم ونزدي في ايم  
 باعلمهم بعد ذلك كان بيان ايم الزكاة وجرحها يدفع لهم على بعد ان  
 الحاجة حتى ساله عن دفع الزكاة واخبرهم انه لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم  
 فيه شيئاً وامعني في زكاة لانه لا لو كان معتقداً غير جائز لم يجز ان يكون  
 معتقداً بالعقل او بالشع ولا يعلم العقل امتناعه وكما في الشرع ايضاً  
 ما يصنع والحجة لمن منع ذلك ان المهاجرين ايدروا ما يعتقد فيه قبل نزول البيان  
 له وان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان البيان يجوز ان يرد في وقت  
 ان تختار منه المنة قبل البيان وقال تعالى لتبين للناس ما نزل اليهم ولا اصلح  
 وبالله التوفيق **باب القول في خطا** الواحد هل يجوز خطا  
 للجميع **ف** قال القاضي اذا اخطأ النبي صلى الله عليه وسلم العين الواحدة  
 هل يكون خطا للجميع مع التارك كصحة الجنس ام لا انعموه على ملأه في ذلك



والزعم يدل عليه في ذلك مذهب هؤلاء الخطباء خطاب الله تعالى في خطاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم العيني من الاعيان خطاب للجميع وذلك ان ملادون  
حديثا عن ابي هريرة في الوطاء ان رجلا اخطب في رمضان فذكر من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فاسر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يعق رغبة او يقطع  
سببا مسكنا او يصوم شهرين متتابعين الحرب واجتمع بذلك  
اكل في شهر رمضان منعما افعى عزرا ان عليه الكفاة فمطرايد على ان  
مذهبه ما قلناه ومعايوج ذلك ايضا انه روي حديثا باطقة ومحدث  
اي جيسر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائذ اا فلبت اليك فربما الصلاة  
وان اذعبر فربها ما عسلى عن الدم وحل فاحب ملان يكون الحكم  
في السالكين من العكر بيضا ومول على العكر في الجيش على هذا الحديث  
والحجة لذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم خطابي للراحد خطاب للجميع وهذا  
نحوه مما ذكرناه هو جوب الحكم وبالله التوفيق **باب**  
**القول في العموم يخص بعضه** مزج ملاد  
العموم انه لا يخص بعضه حل يكون ما بقي على عمومه او يتوقف عنه  
حي يقوم دليل يدل على خصوص او عموم ليس يتبعها بما يان ما بقي  
بعد قيام الدليل على خصوصه انه على العموم والربيل على ذلك ان الله عز وجل  
خطبنا بلغة العرب ووجزناهم يقولون كذا والعولان يله كذا عنهم

واحتالوا لعموم اعطى بني نعيم كذا فكذا الله يله العموم ان يعطى العموم  
فانما قال الحكم بعموم ذلك لا يله شيئا مني فجمع بينا اليكون ذلك مع الاعطام يعني من  
الشيء لان عكبه الكل فانه جال امر يخرج البعض من الجملة لا يدل على ابطال  
الكل ولا لمعزل عنهم ومشهور في لسانهم جوب الاجزاج عن الله وبالله  
التوفيق **باب القول في القياس على الخصوص**  
مذهب ملاد رحمه الله هل يجوز ان يقاس على الخصوص ام المخصوص له امر  
علمه جاز القياس عليه والى هذا ذهب القاضي اسعاعيل بن اسحق والحجة لذلك  
ان الحكم للعللة اذا وجدت على غيرها الحكم والذخر في الله عز وجل الزانية  
والزاني باحد واخذ واحدهما كما يتخلطه وكان ذلك عام في كل زانية وزان  
سواء كان غير الزوج ام خص من ذلك الا ما يقول عز وجل فليمن نصبة ما على  
المحصنات من العزاب ثم لقن العبيد امامية الافتقار على نصبة حد الحر من  
طريق القياس وكانت العللة الجامعة بين الام والعبيد وجودة الزنا مع  
كونه اذفا فثبت بذلك جواز القياس على الخصوص وبالله التوفيق  
**باب في القول في الاستثناء على الجملة**  
عند ملاد رحمه الله الاستثناء والشك اذا ذكر عقيب جعل من الخطاب هل  
يكون خروجها الى ما تقدم او يكونان راجعين الى اقرب المذكورين وهو  
الذي يليهما والزمه يدل مذهب ملاد ان يكون الاستثناء راجعا الى جميع المتقدم



الآن يقضي دالة على المعصية لانه قال شهادة الفاعل معقولة مني  
 تارة لقوله عز وجل واقتبلوا لهم شهادة اني قد اذنت لغيركم ان تقولوا  
 في كل الاثم واجرا الى جميع ما تقدم من العيون وقبول الشهادة والليل  
 على حدة ذلك هو ان الاستشارة في الحكم كالمستفهم قد ينحى بعضه  
 بعض حتى صار الكلمة الواحدة موجبة ان يكون راجعا الى جميعه او ليس  
 بعضه بالرجوع اليه اولى من بعضه وسواء بين ذلك ان الله عز وجل قال  
 فليتبهم يومئذ الاغصين اما فكان الاستشارة بما يجمع ما تقدم  
 اذ لم يكن بعضه ينسب لرجوع فلا اليه اولى من بعضه لان جميع ذلك من ينحى بعضه  
 بعضه والسامع **باب القول الاول هل يرجع**  
 على الجواب وعلى الثاني ان ليس عموما رحمه الله بذلك لانه في بعض من ذهب  
 يدل على انما على الجواب ولم يكن ذلك كذلك لان الامر اقتضاه والحجة له  
 قوله تعالى سارعوا الى عقوبتكم من يصح وهذا علم في كل عمل هو علم بالسارعة  
 والتماضي فيه السارعة يدل على ان الامر على الجواب من الثاني ان من قبل قوله  
 عز وجل سارعوا الى عقوبتكم من يصح يدل على وجوب المبادرة التي لا يفتك الزود  
 ووجوب عبادتها لان العقوبة لا تكون للزوم وليس في ظاهر الآية الواجب  
 التوبة وما يوجب التكفير للزوم التي ليس عن عليها العقاب وهذا ما لا  
 خلاف فيه وجوب المبادرة اليه ومن زعم ان غيره من الاجمال في لنته عليه قيام  
 الدليل

الليل في قوله سارعوا الى عقوبتكم من يصح يدل على وجوب المبادرة الى فعل ما امر الله به من الطاعات والنجاة  
 من الحسنة بذهبي السبابة والمبادرة الى فعل ما امر الله به من الطاعات والنجاة  
 مما ينبغي به السبابة فيشتت فلهذا والله اعلم **باب القول الاول**  
 هل يقضي تكرار المعصية امر ان قال القاضي الامر بالفعل امر بالاعتداء الجرم هل  
 يقضي تكراره امر ان يقضي ذلك الدليل ان ليس عموما في نص ولا في  
 هبه عند يد على تكرار في الامر فيقول دليل والحجة لذلك حجة ساقية  
 لما سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال اجتنبوا لعن الله الملبين فقال النبي  
 صلى الله عليه وسلم ان تكرروا ما تكرهوا فليس عليكم الجدة وسرافة عرو  
 فلو انكم تكرروا الخطايا في الغد فوجب ذلك واجبا وجه مسئلة عن  
 ذلك لان الامر لو كان لا يفعل منه الامرة واحدة لم يثقل سرافة عن الابد  
 واسوغه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ولاكل يقول انه امرت بامر معوي  
 معناه في لغته فلم تثنل عما تعفله في الامر ان حال قضاياه حزا  
 يثقل عليكم لانه لو كان الامر يوجب التكرار لما كان لسواله مغاير لظلال  
 له النبي صلى الله عليه وسلم فداموت بامر معوي معقول في لسانه انه للتكرار  
 فلم تثنل عما تعفله بالامر في قوله فبارة سواله هاهنا انه لما في العلوات  
 والصيام يتكرران وكافة المستفاد العكيفة لكون في الحج والعمرة  
 مثلها في سائر العبادات فيورد عليه الامر الذي يوجب التكرار خاوا ان



يكون مثله ما يار العبادات التي تشكر به عبيد سأل النبي صلى الله عليه وسلم  
 ولم كان المبرور بعمل مئة لما كان لسواله معنى الله ليس بخاف وان تكر  
 يسئل عنه **قال** الفاضل عنه اني الصبح هو ان المرأة الطول اقفا  
 بعمل مئة وتكره ان يجتاح الى دليل والليل على ذلك معناه قوله صلى الله  
 منه فيما توجه اللغة اجعلوا صلاة وفعله صلى الله عليه وسلم يفتي  
 صلاته وكذا للرجال صلوا عشر طرقات او عشرة ايام افنت  
 عنه اكثر من ذلك وكذا انما قال صلى الله عليه وسلم العباد قد وضعها  
 اهل اللغة للتكرار واذا ورد الامر مجردا منها لم يدل بحديثه قوله  
 صلوا الاعلى بعمل مئة واحدة والساعة **باب القول في نسخ**  
**القرآن بالسنة** **و** ليس يعرف عن مسلم رضي الله عنه  
 في حديثه واستدل ابو الفرج الفارسي لما التفتي على ان مزه ملك  
 ان لا يجوز قال ان مزه يدل على ان نسخ القرآن باجماع النبي صلى  
 الله عليه وسلم وذهب جيل ابي الفرج لن ملكا رحمه الله فاليه الموقوفات  
 اية القوارب الاوصية لو ان كان محتمل وقد اختلف في ذلك فيرويه  
 الى ان يجوز في حجة ان النبي صلى الله عليه وسلم قد ورد في ما جازنا  
 به عن الله عز وجل بما عرفنا اوردنا اية عامة بين او بين لنا ان اريد بها  
 بعض الاعيان من بعض وبين ان يسئل لنا ان اريد بها زمان من زمان  
 لان

لان هذا تخصيص الاعيان وهذا تخصيص الازمان فاذا جاز ان يخص النبي  
 صلى الله عليه وسلم ببيان الاعيان فاقبل ببيان الازمان فاقبل ان يخص النبي  
 صلى الله عليه وسلم الازمان فيلسا عليه مثله ومن اضع من ذلك جعل وجهه امها الله  
 انه لم يجره توجرسته منحت في انا والوجه الخ لا يجوز ان يوجد واستدل بقوله  
 عز وجل من اجل ما نسخ بانية او نسخها ناسا لم يجر منها او مثلها يريد اية الخ  
 منها ان نالها لو فعل العبد ما اخذ منه ثوبا الا اعطيت خير منه يريد  
 ثوبا خير الا ثوبا مثله هذا معصوم من كلام العرب واخر الله عز وجل ان يات  
 بخير منها او مثلها قبل كل خير ان ياتي بغيرها مع ما ليس بغير ان يذكره والله اعلم  
**باب القول في الزيادة على النسخ**  
**بما يكون نسخا امرا** **و** الذي يدل عليه من حيث  
 مله رحمه الله ان الزيادة على النسخ لا تقع في نسخا بل تقع في زيادة حكم  
 اخر **و** المخالف من اهل القول في الزيادة على النسخ نسخ فيقال لهم  
 اذا كان الحكم الانسخ من دليل الخطاب وكان قول الله عز وجل الزانية مع  
 والزانية باجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة يتضمن معنيين احدهما ان  
 الزانية جلدة مائة واخر ان مائة المائة على ما كان عليه اطلاقه اقالوا  
 نعم وما بد من ذلك فيلهم ما اذا كانت المائة حكما بان في حاله وما عراها  
 حكمه حكم المائة قبل ورود السمع بوجودها ووجوب المائة تسكو



لم يوتر البغي بها شي لان ابطالها وايلكنها منها وكان ما عداها لا يصح  
 ان يكون منسوخا كما لا يكون استناف الشرع بالاجوب فاستقام الم يكن  
 في العفل ووجد على يوشع مع م ان يكون منسوخا وبالله التوفيق  
**باب الكلام في شرايع من قبلنا من الانبياء**  
 اختلاف فيه هل يلزم هذا اتباع ما كان في شرايع من كان قبلنا اهل الله  
 عليهم اذ لم يكن في شرايعنا ما ينسخه او لا يقبل يلزم الا ان يصح منه  
 دليل ومزجه ملل يدل على ان علينا اتباع ما كان في شرايع من قبلنا  
 عليهم في حال النفس بالنفس وهذا خطاب لاهل التوراة في شرايعهم  
 عليه السلام والحجة في ذلك اننا لانعالي اولا اليه من هو فيهم  
 اوتوه فامرنا باتباعه عليهم ان يهتدوا بهدي الانبياء عليهم السلام  
 من قبله وكذا قوله تعالى شرايعنا اليك ان تتبع ملت ابراهيم حنيفا  
 ان يدل على ان علينا اتباعهم ومن قال ليس علينا اتباعهم فحجته قوله  
 الله عز وجل لكل خطا سوء فسق فشرعتوا منها ما احسن وعلم ان شرايع من  
 كان قبلنا ياتي من العله او بعضها فقد جعل الشرع لنا ولهم  
 والمنهاج واحدا والله تعالى جعل لكل منصرفا ومنهاج وهذا  
 لما دفع في الشرايع والعبادات التي تجوز فيها التسخ والتفيل  
 والتبديل فاما التوحيد وما يتعلق به بالاطلاق في بين شرايع الانبياء عليهم  
 السلام

السلام وعظم فيه على منهاج واحد انه لا يجوز ان يقع فيه اختلاف  
 وبالله التوفيق **باب الكلام في المحض**  
**باحة** ليس عن ملل رحمه الله في المحض ولا باحة في الكفة  
 واشترى وما جرت العلة بان الجسم ابد منه نفي ذلك وذهب القاض  
 ابو الريح المالكي الى انها على الاباحية لاهل حتى يقوم دليل المحض  
 وغير من اهلنا يقول هي على المحض حتى يقوم دليل المحض وعلى الاباحية  
 ومنهم من قال هي على الرفق حتى يقوم دليل المحض والاباحية في حجة  
 قال انها على الاباحية هو انها لا تخلو ان يكون الشرع وحل خلفها التبع  
 هو بها تعالى عن ذلك ولتتبع في هو بها ولتتبع في ذلك وتعليق  
 او خلفها لا يلتزم به وكذا في غيرها خلفها لا يتبع هو بها محال لانه  
 عز وجل لا يجوز عليه المناجعة والمخاض وخلفها اجاله ولنا محال لانه  
 لان المنفعة والمصلحة عليه لا يجوز وخلفها لا يتبع هو بها والله  
 عز وجل لا يجوز عليه سجنه وتعليق ذلك علوا كبري اعلم من الا خلفها  
 لتتبع في غيرها واذا ثبت ذلك صار لله الرأفة تقوم مقام الا في شرايعهم  
 تعالى لينا في اتباعها **واما** من قال هي عنده على المحض لاهل  
 فحجته انه قد ثبت ان شيئا كلفها ملك لاهل واحرمه وبالله سبحانه  
 تعالى ولا يجوز الاقدام على ملك اهلنا لانه انما يؤمن ان لا يجوز في الاقدام



عليها من غير ان فيه ضرورة العافية فوجب الوقف ومن قال  
 ان علي الوقف محجة تعارض المعنيين وتقابلها العقل في الحضور  
 باحة فوجب الوقف وطلب الدليل الممنع وان لا يقدم احد على امر الفولن  
 الابدية وان الحضر يقف حاضرا وان الابدية تنفي صيحا فوجب  
 الوقف حتى يعلم ذلك على ان الكلام في هذه المسئلة تكلف لانه لا يفعل  
 النفس حاضرا في الرسل والشرائع ان الرسل بعد انهم عليه السلام فقد تفرق  
 الشرائع في جميع الاشياء بالرسل عليهم السلام والاعلم **باب**  
**الكلام في استحباب الحال** ليس عن ملكه الله في ذلك  
 نص ولا يثبت عليه انه مزهبة لانه احتج في اشياء كثيرة ميل عنها  
 فلا يفعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ولا الاحكام رخصة الله عليه وكذلك  
 من اراد ان يات احداهما على وجهه ايد على ان السمع اذ لم يرد بالجماع شي  
 اذ لم يرد على ما كان عليه من براءة الزمة والاصل في ذلك ان الله  
 العز في فيه احتج على عباده في العبادات بالسمع والسمع بما كان  
 في حصره العقل ولم يرد سمع خلافه وامر موقوف على ورود السمع  
 ان يرد مثل ما كان في العقل كان موكرا وان ورد خلافه ففعل الامر  
 على ما عليه وان لم يرد سمع ينفي من ذلك فهو على اصل حكمه  
 في العقل وانما اعلم **باب القول في الاجماع في القرآن**

انما اختلفت الحجة في الله عنهم على قولين وانهم صواعب لم تسمع  
 النافذ على احد القولين ففعل بغير الخلاف ام هل هو ما ليس عن ملكه الله  
 انه في ذلك النص واختلاف الحجة في ذلك فقال بعضهم بجمع الخلاف والجموع  
 عند الفة لجمع التابعين بعده وقال بعضهم بل الخلاف بان لا يقطع  
**قال** القاضي والجيد وهو الذي يختاره شيخنا ابو بكر بن  
 طيم الا بهو في ان الخلاف في ذلك ان تقوم السلة ان يكون قول القاضي  
 المتألف بمن لانه حضور مع التابعين وكونه حيا معه وكونه ميتا اسقط  
 خلافه لهم باجماعهم على خلافه واخص احوال التابعين مع ان يكون  
 بمن لانه الحجة معه في ان حاله من الصحابة له من كبر في الاجتهاد  
 سيفك خلافه وكذا كان التابعين واجماعهم على خلاف حكم  
 الاجتهاد لا ينفك خلافه لهم ان قوله بمن لانه لو كان حيا معهم  
 اجماعهم كطائفة افضافة الى الجيم بمن من الصحابة والاعلام في  
**باب الكلام في اجماع الاعمال** في ذلك ان مع  
 مذهب طائفة من الامة وغيره من الفقهاء اجماع الاعمال حجة في امور  
 ان يكون اجماع الاعمال حجة الا بالجماع رضي الله عنهم والردا عن  
 اجماع الاعمال حجة فهو السعز وجل انه على هذه الامة وبين فضلها  
 وشبه عليه وعلى وجود الحق في قولها لقوله تعالى في القرآن في مواضع



كثيرة من قوله كتنجهم افه اخرجت الناس الى قوله عن النكر الآية وقوله  
 ايضا وكذا جعلنا امة وسكانا تكونوا مقرا على الناس وغير ذلك ومن السنة  
 من النبي صلى الله عليه وسلم انما اجتمع على كماله وقوله عليه السلام اني اجتمع  
 على خبايا وقوله ايضا لا تزول طائفة من امة ظاهرين على الحق لا يصح من  
 خالهم حتى تقوم الساعة ومن جهة العقل الدالة على عصمتها فلا يجوز ان يكون  
 المراد بذلك جميع الامة كلها من اولها الى اخرها من جهتين احدهما  
 صحتها فيكون جهة على انفسهم والآخرى انهم لو كانوا عدلا او جازان يكونوا  
 جميع جهة لم يزل ترك الحكم من جهة الامن ادرك اولهم واخرهم وهو ايضا  
 بين العباد فثبت ان الجهة متعلقة بعضهم وايجلاد لا البعض من ان يكون  
 "عامة رخص الله عنهم وليس بعضهم جهة على بعض فلم يبق الا ان جهة على  
 من لا اجل نفهم وكان تقدم العصر الثاني للثالث كتقدم عصر الصحا  
 اولا فثبت وكانت حاجة العصر الثالث الى الثاني كحاجة الثاني الى الاول  
 الا انهم من ارسل الرسل الى الرسل قد اقطعت بعد النبي عليه السلام  
 ... جعلهم النبي صلى الله عليه وسلم وجعل الامة عوضا عنها فوجه جهة  
 العصر متقدمهم على متاخرهم كوجه جهة عصر الصحابة رخص الله عنهم  
 على من بعدهم وانما هو ليس ان يخرج من كل عصر فثبت ان احوال كل عصر  
 جهة وبالله التوفيق **باب الكلام في العادة والمعلول**

فان الفاضل الخليل كرم الله وجهه العلة عند مله والفقيه في الصفة  
 التي يتعلق الحكم الشرعي بها والعلة في مواضع اللغة تقييد ما يتغير الحكم  
 بوجوده ولها صامتا الموضوعات لما تغيرت الحال عما كان عليه وجوده  
 ويصون ما لا يعمل ولم يفعل علة فيقولون له حيث علة كذا وكذا ولم اقل  
 علة كية وكية واستعمله المتكلمون في غير ذلك فلما العلة عند مله  
 والصفة هي الصفة التي يتعلق الحكم الشرعي بها كما قلنا ومن جهة العلة  
 العقلية وحدها ان يكون موجبة لمعلولها وان يستغنى في ايجابها عن مقارنته  
 غير صالط وانما يقرب ايجابها على شي في وان يكون بايجابها لما يرجع اليه  
 الايمان دون بعض او بعض الايمان في بعض والعلة الشرعية تقارنها  
 في جميع هذه الوجوه فلا خلاف بين القائلين في اقتصاصها البعض الايمان  
 وان يمنع من جوانب تخصي العلة الشيء يسوي يتساوى بين العقل والشرع  
 في هذا الوجه الواحد ومن من اختصاص العلة الشرعية منهم ومن من  
 معرفة العلة العقلية دليل العقل وطريق معرفة العلة الشرعية دليل الشرع  
**فصل** واما المعلول فهو الحكم الذي العلة عمله فيه  
 وهو تحريم الربا لانه نفس الشيء وما رز على ما كنهه بعضه وكثير  
 يجوز ذلك في المعلول وهو الشيء جفان توثر العلة فيه ويتبعها وينتج  
 بزوالها وهو كونه ثانيا في البر فثبت ان المعلول هو الحكم



الذي العلة عليه فيه والداعل **باب القول فيما يدل على صحة العلة** واختلف الناس فيما يدل على صحة العلة وهل تنفع بالجرىان والكرد فيجعلوا لانها او تعلم تحتها بعد ذلك فمنهم من يقول علامة تحتها جريانها في سفلها وفيها والى ما يراه اهل العلم ومنهم من قال يحتاج ان يثبت اولها علة في جريانها بعد ذلك مرتبة اخرى قالوا لان من يعلق بالكرد والجريان ليدخل لما عرفت الحكم بها لكان من جهة ان يقول لانها علة فاذ اقبل لم تارة علة قال لان الحكم يتعلق بها اين ما وجدت وهذا يردى الى التناقض قال الفاي في الذي يقوى في نفس الوجوه الاول من الكثرة والجريان وان يكون دليل على تحتها واصل في ذلك ان السمتان في الالافا يندبرون الى قولنا كثيرا فدل على ان لا يجوز من غيره انما اتفقوا بالصحة والنظم اتفقت بالصحة والنظم وان المختلف ليس من غيره بل جاز وجود مختلف من غيره لم يكن عزم الاختلاف عن الفرقان في دليل على انه من غيره ولو جاز ايضا وجود متبعين لمن غيره لم يامر ان يكون العزل متعقبا لمن غيره وبما استدل على الخطا طين الى التدرج بدهية الآية دليل على ان المتبع لا يوجد في نفسه وان المختلف لا يوجد منه وبان فيل على هذا فان الاختلاف في العزل موجودا لا يتجدد فيه الخاص والعلم والناسخ والمنسوخ والخاص الذي يبرده العلم والعلم الذي يبرده الخاص فيل يرد به نفعي الخطا الذي

الذي من جهة طار العزل جهة وهو عزم الاختلاف في العزل وهو في العزل متبعين وايضا فاقا فاما بالرجوع الى الاحول في المواد عكسا امرا بالرجوع الى النبي صلى الله عليه وسلم فيها فاء اعرض عليه نوع من انواع الفايضة فلم يرد وسكت عنه كل ذلك لانه على وجهه وكذا لا صوابا اعرضت العلة عليها فلم يرد ما اطلد له على تحتها وايضا ولم يرد وجب طالب المشتري فيلحق العلة فيما اعتدوه علة فيلحق فيلحق فيلحق فيلحق اما استقلت عليه او حكم الا تيسر اي ان كل العنا المذكورة والا فانه او الجميع بالتموه ان تحتها فين والافان من اقصون وايضا بان المتبعين المعنانية في الجريان والطرد اتبعوا المعنا ولا يلزم ما ذكره من السؤال في الحكم وجب العلة بل اذ اقبل للمطارد علة فيلحق الحكم يتعلق بها ايضا وجب وذلك لانه اقبل على وجب الحكم فيقال العلة فانما هو مرجح للعلة بل لا يرها ان اقبل له ولم طار تحتها علة فانما علة ان يدل على تحتها فاذ ادل على تحتها فالحكم في الاطرد فيلحق اقام البرهان على كونه علة في الاول ساقا علة برعوى والاعلم **باب القول في العلة التي لا تتعدى** واختلف الناس في العلة التي لا تتعدى هل تكون جهة او هي جهة باو غير غير تام العلة التي لا تتعدى علة جهة قالوا ان العلة هي باطله لانها لا تفيد

المتقون العتوا جهة وكذا الكدم ام



النافذة اجادها النص ملاحي لطالب علة لا يقيد غير ما اجاد النوع الربيل  
على انصاف لان الغرض من العلة ليعلم ان الحكم انما وجد لجلها فانه انما  
يلاح ان يكون معرفة وغير متعينة وايضا فانه يقيد في الاصل الزيد  
افتحصت العلة منه اصل لا يجوز الفلاس عليه فقد حطت العادة بها  
من هذا الوجه **باب في تخصيص العلة**  
عن مله وعين من اصل العلم لا يجوز تخصيص العلة العقلية واخرى في ذكر  
واختلف الناس في تخصيص العلة الشرعية النصوح عليها والمستدل  
عليها اذا كانت اشعيبي غير ناول عن غير ذم في بعضها لا يجوز تخصيصها  
وقال الامام ابو جعفر في تخصيصها لا يجوز كونها كالعوم المشتغل على السبيل  
مع ان يختص بعض السمات فكذلك هي لها علة وامارة وهب غير هم  
لان جواز تخصيص العلة المنة حوى مثل قوله تعالى من اجزة لاكتنا على  
في اسرائيل وكقولنا تعالى في لا يكون ولا يبي لا عنيا منكم وكقول النبي صلى الله عليه وسلم  
في العتق انما من الشرايين عليكم او الشرايات وامتنع من تخصيص العلة  
المستنبكة علة الاية البر وعرفانه لا يجوز تخصيصها جميعا واصل  
في ذلك هو ان العلة اشارة عندها الجريان بما فيه من البال والخصيص  
يمنع جريانها وبطلان يكون الجريان ليل على عتقها فانه اكل الجريان  
له ليل على عتقها وتخصيصها من اصل لان في وجع اصلها ثاباوه الى رجع  
١١٧

الاصل الثانية المستمر وهو مرجوع وايضا اجل اليه تعالى اية المستمر كن النص  
عليه فقال سبحانه وقالوا لا تنفروا في الحرب فلنار جهنم اشهر من النور  
كلوا ايفسوس ولو ان المساوات في المعنى يوجد المساوات في الحكم  
لم يلزم من اصلها ان يكون منتهى بان هو لو افادته ليل خصصنا العلة  
وكننا فقال عنهم تعالى قالوا ان الله عسى ان ينزل اليكم رسول من قبوله  
ان كنتم صردين ولم يقولوا فلو اقام دليله فخصصناه وايضا فانه لو لم يوتر  
التخصيص في عتقها لم تؤثر المعارضة لان التخصيص هو غاية المناقضة  
التي لا يرد نصيها العامة في اخلافها فلا عن ان يكون من افعال الحكماء الذين  
ان تاجر اسوقيا لو قيل له سامع ببعض الثوب فقال لا سامع فيه لانه كان  
ثم سامع في ثوب كان مثله لغيره فدانقته ولو كان هذا مما لا يجعل  
في احوالهم رده على قابله وانه منافق في ذلك في كل جواز التخصيص  
في العلة وايضا بان العلة لو كان وجودها مع ان تنفع الحكم واقنع  
في ذلك من عتقها لا يتبع في تعليق الحكم بها في كل فرع الى استيفاء  
كذلك لان ما دل على انها علة في اصلها يوجب تعليق الحكم بها اليها  
وحيز على هذا القول ولو لم يوجب ذلك فمع الرجوع في تعليق الحكم  
بها في كل فرع بعينه الى دليل من انقضى ذلك احرازها على ان  
تكون علة في ذلك ان العلم المجلي الزال على صوابه على علم



لولا يقتضي صدور الشيء عليه السلام في كل ما يقوله ويؤديه ما احتاج به  
كل ما يلحق به الى معجز بكونه الغالب في العقل فان قيل فان العلة في تعليل الحكم  
التي بها كالاسم العام في ذلك بكمال وجود الاسم مع ارتفاع الحكم  
مما لا يخل بكون العموم مائة لا توجد الحاجة في تعليل الحكم بكل اسم  
الذي ليس المتعارف بكونه العلة فيلزم ان العموم انما يدل على اية المخاطب  
وارادته تدل على الحكم بانفس العموم وان قيل العموم مما يدل على انه لم يرد  
جميعه علمنا ان ما عداه مراد ولم تقطع الولاية مخصوصة اذ الولاية هي  
الارادة والارادة تدل على الارادة هي المفهوم العموم مع الغرضية لان البيان  
لا يتأخر وليس كذلك العلة لانها ان كانت هي نفسها علة فيجب  
الابتنوع تخصيصها لا يقتضي في الوجود بعينه ومن غير وان كانت تدل  
على الارادة لجعلها علة فيجب ان تقع ردها ما يخرجها عن ان تكون  
ما ظاهرا علة وعلى ان العلة التي توجد في كل فرع في حكم النص على  
كل فرع فقال ان التخصيص في ذلك لا يبيح بكونه الغالب في العلة لانها  
ليست بمنزلة العموم الذي يدخله المجاز لان التعليل لا يدخله المجاز وهو  
بالنفي فيما ذكرناه والسما علم مع **باب الكلام في القول ٢٢**  
**بالعلتين** واختار الناس في الغالب بالعلتين في اصل واحد  
احدهما يقتضي حمل البرع عليه واخرى يمنع من حمل البرع عليه فمن

من قال لا يتبين ان العلة المفصولة على الاصل ما يمنع من البرع اذا كانت  
هناك علة اخرى تقتضي الرد كما ان العموم الشامل لما به من لا يمنع  
من شمول غير ذلك بالعلتين وما ينبغي ومنع من قال انها يتبين ان  
**قال** الفاضل الجليل واليه المرجع واليه المآب  
بيننا باله الحكم في الاصل ان تكون العلة المفصولة عليها والمنعوية  
فان كانت منعوية في الحقيقة مع القياس على الاصل وان تكرر المنعوية  
في الحقيقة امتنع القياس عليها انها مستبعدة في تعليل الزهد بالورع  
الذي ابتغوا وبكونه قسما لا يتعدا وما شابه ذلك وهذه المسئلة من فرق  
ما تقدم من ان العلة اذ لم تتعد اصل فرع ام لا فيجب بناؤها والله اعلم  
**باب القول في العليتين اخرا**  
**هما اكثر فرعا من الاخرى**  
**قال** الفاضل الجليل ولما تعليل الاصل علة تجزئ في عشر فرق  
وتعليله بعلته توجد فيه وفي واحد من تلك البروع بانها قول فيه ايضا  
انها يتبين ان في المعنا وان كان بعض من يمنع من القول بالقياس لا يمنع  
ها عنها ويقد الالهي الاتيها في وجه التباين فيها هو ان الاصل اذا علم  
بعلته تتعدا الى عشرة فروع وليس يعلم ان هذه هي العلة لا بعد ان يتبين  
الاصل ويستمر اصبغ ما يصلح ان يكون علة له فان قصر جميعها



ونقطة هي وسلفه حارة في التغير علة وكان الله عز وجل قال  
 حرمنا ذلك لغيره العلة دون ما سألها فيعطى كل علة نسو العلة  
 التي ثبت ان الحكم لا يطأ واجب بان قيل يجوز ان يثبت الاصل فيعلم انه  
 معلول العلة احدى ما تتعذر اليه والاشياء تتعذر اليه علة لا الاشياء  
 والى ما زاد عليه فيلها كالعلة التي لا تتعذر مع المتعذرة لان العلة  
 التي لا تتعذر اليه علة في وجع يثبت بها ان الالف قياس عليه علة  
 جوع والعلة الاخرى كسبعة لما ان هذا الاصل قياس عليه ثمانية في وجع  
 لا تتعذر لان الاصل ما يجوز عليه القياس وليس المناهج اعني العلة التي  
 يصح ان يكون في وجع فيقف احدهما عن خلوze الي غيره والاخرى  
 تتجاوز كالتى لا تتعذر مع المتعذرة وتسهل العلة المتعذرة الى وجع  
 كثيرة اكثر مما تتعذر اليه الاخرى فينزل الالفين والخم يزدان قلنا  
 بالواحد منها سلف حكم الاخر وان كانت احدي العلة تتعذر الي  
 جوع اخر غير الجوع التي تتعذر اليها العلة الاخرى مع هذا لم يتناها  
 وبه نظر والله اعلم **باب الفواعل جواز كون**  
**سائر علة** واختلاف الناس في كون الاسم علة فذهب  
 طائفة الى جوازها ومنعت منه طائفة **قال** الفاضل ومخير  
 ان يجوز وعليه دلل من ذهب اليه والاصل فيه ان الله عز وجل امر بالاعتبار  
 وهو

وهو رد اليه الى فظيره فلم يعرفوا ان يريد باسم او وصف وايضا ان  
 سمي سمة للمسمى تميز بينه وبين غيره وكذا الصفة تميز بها  
 بينه وبين غيره فاذا اجاز ان تكون الصفة علة جاز في الاسم وايضا  
 بان الاسم يتوصل الى الحكم والصفة فيجب ان يجوز كونه علة كالصفة  
 وايضا جاز اذا كان التصريح بوجوب الاحكام تارة بالاسم وتارة بالصفة فكذلك  
 واحده كطاحه في جواز جعله علة ويمثل هذه العلة بقول جواز جعل  
 الحكم علة لحكم اخر وان شئت قلت ان الاحكام تترك بالشرع كالعاني  
 جاز اصل المعنى علة حكم الحكم والله اعلم **باب الفواعل**  
**اخذ اسما قياسا** عند مله روجه الذي يجوز ان يخذ  
 الاسما من جهة القياس واما في عدم ان يخذ الاسما قياسا فالاصل  
 فيه ان الله عز وجل قال فاعبروا باولي الابصار فهو على العموم في العلم  
 والاحكام وايضا فانه يجوز اخذ الاحكام قياسا كذا الاسما  
 فانها في الغالب نسوا لانه انما بالاجاز في العفول المتناهي وايضا بان المعاني  
 الاحكام وادلة عليها واسما كذا لم يرد من الغالب التثنية علم للمعنى  
 تارة بالشرع وتارة بلا شرع كذا الاسما لان الجميع من الحجج والاعلام التي  
 يجوز بها الهجوم على الحال وايضا بان الفواعل على الشيء يتركز اسم  
 له علام شاكلة الفواعل عليه بان كذا حكمه فلهما جاز ان تصدر احدهما



من جهة الفلاس كانت اثباتا اسما لم يعرف بها قبل الشرع مثل الإيمان  
والسلام والهمة والنج والصوم والصلاة والزكاة والسنة والتكوى  
فوجودها يقع بالمالفة وايضا فان من ضايل القول ان كل من تأمل  
بحكمها واخر من حيث تأمل فاذا اوجزنا الخمر كسبت هذا الاسم  
لحروف الشر والخصوصية ويرتفع بارتفاع الشدة المضربة  
وسلمة لما على كل الصبر واستعان فرأيناها في النبيذ موجودة  
وجب ان يعطيه اسم الخمر وان قيل فقد قال الله عز وجل وعلم  
ادم الاسماء كلها واخبره انه عليه الكل والفياس مقتنع بطلان  
بطلان القول ان الله علم ادم الاسماء كلها الا انه نص على بعضها ونبه  
على بعض وسبب ان المبدأ قوله تعالى ما في كتابه الكتب من شيء قال  
تعالى نينا الكلاشي ثم قال وجه التبيين منها على صروب منها هي  
ومنها تنبيه كذا لم هو على انه دليل لنا وذلك انه لما ثبت ان الله  
تعالى علم ادم الاسماء كلها ثبت ان ما خذ الاسماء من جهة الشرع وقد  
قبل انه علمه اسما الجاسوس دون التعجل والهاء لم  
**باب القول في الخرد هل تؤخذ من**  
**جهة الفلاس** السورة يزل عليه من هب  
ملامحه انه يجبر ان تؤخذ الخرد والكبار والمفردات  
مرجحة

من جهة الفلاس واختله الفاليدون بالفياس هل يجبر ان يؤخذ الخرد والكبار  
والمفردات من طريق الفلاس فعندنا انه جائز ومنع منه بعض ايجاد  
خليفة وبعض اعياء الشافعي وجوز بعضهم **قال**  
الشافعي هو كغيره جائز والاصل فيه قوله عز وجل واعتبروا يا اولي الابصار  
بما امر بالعتبار عموما ولم يفرق بين الاحكام في المفردات والخرد والكبار  
وغيرها فهو على عمومها في جميعها حتى يفهم بل يقع منه ولم يقع  
بل يقع منه فهو جائز وقال ايضا ما في كتابه الكتب من شيء وقال  
نبينا الكلاشي في حرج النص المستعني عن البيان وفيه الباقي وعمرنا  
كونه نبينا بالجميع الاثبات كلها العكس ونصا على كل شيء منها  
ثبتت انه نبينا لها بالنص والتنبيه والفياس على المعنى من جملة  
التنبيه وايضا ما جاء اثباته بالخبر الذي يصدر عن الرسول صلى الله  
عليه وسلم من جهة الاحاد من احكام الشريعة جاز اثباته بالفياس دليل  
نه لا غير الخرد والمفردات وكذلك الخرد والمفردات وايضا  
فلا حوادث على صري من مقرر وعين مقرر ثم جاز اخذ ما ليس بقدر  
فياسا وكذلك الفخر لانه اخذ ركني الحولث وان في استعماله  
من طريق اللبس والمعنى يكتم العوائد هو اولي وايضا ما جاء  
بنه رضى الله عنهم اختلفوا في جلد ثمار الخمر في ايام عمر رضى الله



حتى استشارهم حتى قال علي رضي الله عنه وعنه من الصحابة اذا سكر  
 هراوا اذا هرا اجترى فيزى ان تعده حرا العترة طابين ففعل عمر  
 رضي الله عنه ذلك منه واتعفو عليه فلما احزوا له من جهة  
 الياس والانتباه على الياس من خلافة ذلك باجماع الصحابة  
 فثبت ذلك وجماع الصحابة على ترك النكاح على عمر وعلى  
 رضي الله عنهم ولا نفع سوعا فالا وعملوا به جميعا فان قيل  
 فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ادروا العروة بالشعاع واليأس محتمل  
 فهو شبهة في نفسه ليس يعتد به الاحتمال الا ترى انه  
 يجوز من جهة العموم خبر الواحد وشهادة الشهود في ذلك من الاحتمال  
 ما في الياس فلم يكن شبهة بنفسك ما ذكرنا فان قيل ان  
 العقوبات مختلفة متباينة مع استوائها في المعنى واخذ ذلك قياسا  
 لا يجوز في نفسه لو وجب ذلك جميعها لوجب في الخارج من الا  
 نسان اشترى الجميع بما في الخروج من الدين واحتساب الاعمال والاحكام  
 على ان احب اليه حقيقة فدنا فصوله من الاصل وعملوا به ايجاب  
 الحروء بالمحتمل فقالوا فيمن شرب عليه اربعة دراهم ان رجع  
 زوايا ان يجب الحروء اقاموا الدلالة به الصبر مقام القتال ايجاب  
 الجزاء الذي هو مقدر ووافقوا على قياس قتال المرأة على الرجل في ايجاب  
 الكفارة

الكفارة عليها اجمعت في شهر رمضان طاب يومه وفاسد الاكل  
 في شهر رمضان لغيم عز على الجماع وهو كاله نفق لا ملهم  
 وبالله التوفيق **قال** الفاضل ابو الحسن  
 علي بن عمر هذه مقضية في الاصول مع الفقه كونه في اولها  
 بل الخلاف بينهما اعاننا ولم استغنى الحج عليها لانه لم يكن  
 مقصود ذلك **ق** في كلامي بن الفطن في احوال الفقه فخر الله  
 وصرح عنه وتوفيته على يد العيسر القيني الذي رجعته عيسى  
 بن محمد المالكي اللواتي عفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين والحمد لله  
 رب العالمين وذلك في الشهر شعبان المبارك عظم في يوم الاربعاء  
 عام اثنين وتسعين وسبعمائة فدل الله على سره والحمد لله

قال

سائر الذي